احداث البراق وموقف عصبة الامم منها ١٩٢٩

م. م. مثنى احمد محسن
الجامعة المستنصرية – كلية الآداب
muthana@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:
يتناول هذا البحث أحد أكثر الأحداث تأثيرًا في التاريخ الفلسطيني الحديث، وهو ثورة البراق عام 1929، باعتبارها أول مواجهة شعبية مسلحة ضد محاولات تهويد القدس في ظل الانتداب البريطاني. ويسلط الضوء على الجذور السياسية والاجتماعية والدينية التي قادت إلى تفجر الصراع بين الفلسطينيين واليهود عند حائط البراق، المعروف لدى اليهود بـ"حائط المبكى"، وما ترتب على ذلك من تدخل دولي تمثل في تشكيل لجنتين تحقيقيتين من قِبل عصبة الأمم.ينقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، يناقش أولها السياسات والممارسات الصهيونية التي غذت حالة الاحتقان وأسهمت في اندلاع المواجهات، بينما يستعرض الثاني موقف عصبة الأمم من هذه الأحداث من خلال تشكيل لجنة "شو" البريطانية ودراسة توصياتها التي لم تنصف المطالب العربية. أما المحور الثالث، فيتناول اللجنة الدولية الثانية التي أُنشئت لتحديد حقوق ومطالبات المسلمين واليهود في حائط البراق، مستندة إلى قواعد قانونية ووثائق تاريخية أبرزت أحقية المسلمين في ملكية المكان.تكشف الدراسة بعمق التوترات التي أفرزتها السياسات البريطانية في فلسطين، وتبرز كيف استخدمت المنظومة الدولية آنذاك أدواتها لمحاولة إدارة الأزمة دون معالجة جوهر الظلم الواقع على الفلسطينيين. وتخلص إلى أن ثورة البراق شكّلت نقطة تحول في النضال الوطني الفلسطيني، وأرّخت لبداية وعي جماهيري بضرورة المقاومة المنظمة في مواجهة مشاريع التهويد والانتداب البريطاني.

الكلمات المفتاحية : ثورة البراق، الانتداب البريطاني، عصبة الأمم، الصراع الفلسطيني-الصهيوني، حائط المبكى.

المقدمة :

تعد ثورة البراق أول انتفاضة فلسطينية على محاولة تهويد القدس في عهد الانتداب البريطاني، إذ اندلعت اشتباكات واسعة النطاق بين العرب واليهود عند حائط البراق (**الحائط الغربي للمسجد الأقصى**) في آب 1929، وانتهت بسقوط عشرات من القتلى والجرحى من الطرفين، ونتيجة لخطورة الموقف تدخلت عصبة الأمم لحل تلك الإشكالية عن طريق تشكيل لجان التحقيق، وتكمن أهمية الموضوع للوقوف على دور المنظمة الدولية (عصبة الأمم) في حل النزاعات الداخلية لا سيما العربية منها، ودرجة الحيادية التي كان من المفترض ان تتمتع بها العصبة .

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها الى ثلاثة محاور، تناول المحور الأول الممارسات الصهيونية واثرها في احداث البراق، فمن الطبيعي ان ثورة البراق جاءت نتيجة عوامل ابرزها الدور الصهيوني، اما المحور الثاني فقد تطرق الى موقف عصبة الأمم من ثورة البراق وتشكيلها لأول لجنة تحقيق (**لجنة شو**) في عام 1929، وتناول المحور الثالث تشكيل عصبة الأمم للجنة تحديد الحقوق ومطالبات المسلمين واليهود في حائط المبكى في القدس في عام 1930، وما توصلت اليه هذه اللجنة من نتائج كان لها تأثير كبير على مستقبل الأماكن المقدسة في فلسطين.

المبحث الأول : الممارسات الصهيونية واثرها في احداث البراق

تفاقمت العلاقات اليهودية - الفلسطينية في نهاية العشرينيات بسبب الوصول الكثيف لمهاجرين جدد والسياسات التمييزية التي كان يمارسها الصهاينة [1]، فقد حاول المتطرفين منهم استثمار تلك المكاسب، والقيام بمظاهرات تحريضية في الازقة الضيقة للقدس خارج الحرم الشريف [2].

في عام ١٩٢٨ كان هناك إحساس بمجيء العاصفة، ففي خلال هذه السنة أطلق الصهاينة حملة دبلوماسية لتعديل الوضع الراهن المتعلق بالوصول إلى حائط المبكى في القدس، حتى انهم حاولوا اكتساب ملكية أموال الوقف وأراضيه في الجوار بأثمان مغرية ونظموا في السنة نفسها احتفالات دينية غير معتادة تجاوزت في اتساعها جميع احتفالات السنوات السابقة، وكان ذلك كافياً لزرع القلق في جموع الشعب العربي التي أسست لجنة الدفاع عن المسجد الأقصى بمبادرة من المجلس الإسلامي الأعلى برئاسة الحاج أمين الحسيني [3]. غرقت فلسطين في مستنقع العنف بعد سنوات سادها الاستقرار إلى حد كبير ؛ ويعود ذلك للنزاع الذي نشأ بين الطائفتين اليهودية والمسلمة، على مساحة تبلغ بضع مئات من الأمتار المربعة في قلب القدس، والتي فيها موقعان مقدسان متنافسان وانطلقت شرارة العنف في أيلول ١٩٢٨، بعد حادثة علبة عند حائط المبكى في القدس، ومعلوم أنَّ المنطقة التي تعلو هذا الحائط تضم المسجدين: مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى، وتُعرَفُ هذه المنطقة عند اليهود باسم جبل الهيكل، أو جبل المريا، وهم يعتقدون أنه في هذه البقعة قدم إبراهيم ابنه إسحاق أضحية، وعلى ذلك نشأ هيكل القدس [4]. احتفل اليهود قبلها بعدة أشهر بعيد الفصح اليهودي، وقال أحد القادة الصهاينة، واسمه مناحيم أوسيشكين، في احتفال تلا هذا العيد، عبارةً يملؤها الاستفزاز، جاء فيها: " **يريد الشعب اليهودي دولة يهودية بلا تنازلات ولا تسويات، من دان إلى بئر السبع ومن البحر الكبير إلى الصحراء، ومعها عبر الأردن... فلنأخذ العهد أمام الرب ألا يهدأ للشعب اليهودي قرار، ولا يكل لسان، حتى يرتفع وطننا القومي على جبل المريا** " [5].

وحائط البراق هو الحائط الغر بي للمسجد الأقصى، ويسميه اليهود حائط المبكى، وكان المسلمون يسمحون لليهود بزيارة المكان الذي هو وقف إسلامي من باب التسامح الديني، وقد حدث أول تصعيد خطير بشأن حائط البراق في 23 ايلول 1928 عندما حاول اليهود تغيير حالة الأمر الواقع، وتحويل المكان إلى ما يشبه الكنيس اليهودي فأسس المسلمون في 30 أيلول من العام نفسه "لجنة الدفاع عن البراق الشريف"، وعقدوا في القدس مؤتمراً إسلاميا في الأول من تشرين الاول 1928 حضرته وفود من الأردن والعراق ولبنان و سوريا والهند وقرر المؤتمر تشكيل جمعية حراسة المسجد الأقصى والأما كن الإسلامية المقدسة [6]. ازدادت أحوال الشعب العربي الفلسطيني سوءاً، لا سيما بعد أن تعرضت البلاد لكوارث الجراد والزلزال والوباء التي اجتاحتها عام 1927، وفضلاً عن بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 [7]، وجاءت تشريعات حكومة الانتداب البريطاني لتسهل تدفق المزيد من المهاجرين اليهود إلى فلسطين حتى فاق عدد من دخل منهم إلى فلسطين منذ الاحتلال البريطاني وحتى بداية 1929 مائة ألف مهاجر، عدا الآلاف الكثيرة الأخرى من المتسللين غير الشرعيين [8]. أدى شراء الصهاينة في عام ١٩٢٩ وادي الحوارس ومساحته ٣٠٠٠٠ دونم إلى طرد ١٥٥٠٠ فلاح عربي بقوة السلاح، وهكذا يفسر التقرير اتساع حركة عام ١٩٢٩، بالخوف من المستقبل الاقتصادي وخيبة أمل الفلسطينيين وغضبهم من رؤية مصيرهم يتلاشى، لا سيما وان ثلث المزارعين العرب لم يعد يملك أراضي، وان العمال العرب تحولوا أكثر فأكثر إلى البطالة وأن المنظمات الصهيونية تستخدم وسائل جهنمية لإدخال المهاجرين إلى فلسطين بشكل كبير، واكتسب الصهاينة بفضل هذه السياسية حتى عام 1929 ملكية ١٧٠٠٠٠ دونم، ومن البديهي أن اكتساب ملكية هذه الأراضي لم يكن من الممكن أن يتم إلا بنزع يد عدد كبير من المزارعين [9].

انتقد الفيلسوف النمساوي مارتان بوبر Martin Buber سياسة الصهاينة هذه وتنبأ بما سيحل بفلسطين، بقوله : **"نحن لا نعيش في فلسطين مع العرب بل إلى جانبهم، ولكن تعايش الشعبين على الاقليم نفسه اذا لم يزدهر في تعاون فإنه سيتحول حتماً إلى صراع "**، وانعقد في مدينة زوريخ السويسرية في الحقبة نفسها المؤتمر اليهودي الذي تمسك فيه مختلف الخطباء في مقالات ملهبة بأهمية حائط المبكى بالنسبة إلى اليهود، وفي آب من السنة نفسها خلال الاحتفال بعيد الغفران، سار اليهود في شوارع القدس، ولم يكن ذلك لتهدئة نفوس الفلسطينيين [10] . احتكرت المؤسسات الصهيونية القسم الأعظم من جوانب النشاط الصناعي والتجاري، واستغل اليهود الموازنة الحكومية، ورؤوس الأموال الضخمة، وبالخبرة الفنية العالمية، وهي عوامل هامة افتقرت إليها الصناعة العربية في فلسطين، أمكن الوقوف على درجة نقمة الجماهير العربية الفلسطينية وثورتها، في ظل عدم قدرة زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية على قيادة الجماهير في الصراع ضد الصهيونية والاستعمار البريطاني في فلسطين بسبب عدم إدراكهم حقيقة التعاون المباشر بين الصهاينة والبريطانيين [11].

في الوقت الذي توالت فيه مشاريع الحلول البريطانية بهدف تصفية المسألة الفلسطينية وخلق " الكيان القومي اليهودي " في الأراضي العربية المحتلة [12]، الامر الذي أدى الى وعي الجماهير بأن الأسلوب المتبع في القتال ضد الصهيونية والاستعمار البريطاني، وهو أسلوب الاحتجاج والتظاهر، غير ناجع، ولا بد من اللجوء الى استعمال السلاح [13].اندلعت أفظع موجة من العنف الشعبي، وحدث هذا لما سمحت السلطات ببعض أعمال البناء في ساحة الحرم الشريف فوق حائط المبكي، المكان المقدس عند اليهود، وقد ادعى اليهود بملكية حائط البراق هو جزء من الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، وكانت سبباً في التوتر الذي نجمت عنه اضطرابات عنيفة في آب من عام 1929 بين العرب واليهود في القدس [14] .ونشرت الصحافة اليهودية مقالات متعصبة ذات أسلوب استفزازي، ووقعت بعض المناوشات بين العرب واليهود، جُرح فيها اثنان من اليهود، واحتشد في الرابع عشر من آب مجموعة من الشباب اليهود في تل أبيب للاحتجاج على أعمال البناء التي يقوم بها المسلمون، والمطالبة بطرد المسؤولين الحكوميين الذين يسعون" بوضوح إلى تعطيل بناء الدولة اليهودية، وانطلق مئات الشباب في اليوم التالي، مسافرين من تل أبيب إلى القدس، وتظاهروا قرب الحائط ضد العرب، فما كان من المسلمين إلا أن خرجوا في مظاهرة مُضادّة، فسادت الأجواء حالة من التوتر، فبدأ عراك بينهم، وتفاقم إلى اشتباك طعن فيه احد اليهود، ومات على إثر ذلك، وخرج في جنازته كثير من الناس وتبعها مزيد من المظاهرات، والمظاهراتِ المُضادة من العرب [15].نظمت عصابات يهودية مسيرة في القدس بمناسبة ما أسموه ذكرى تدمير هيكل سليمان أتبعوها باليوم التالي بمظاهرة أخرى في 15 آب 1929 جابت شوارع القدس حتى وصلوا حائط البراق، وهناك راحوا يرددون النشيد القومي الصهيوني ووجهوا الشتائم للعرب والمسلمين وحاولوا إيجاد موطئ دائم لهم عند حائط البراق، وعمت المظاهرات القرى والمدن الفلسطينية، وأعلن الفلسطينيون يوم 16 آب 1929 يوم غضب في كافة الأراضي الفلسطينية لحماية حائط البراق ومنع اليهود من الاستيلاء عليه ولبى آلاف الفلسطينيين الدعوة وشاركوا في جمعة الغضب لأجل حائط البراق [16] .تظاهر الفلسطينيون في الأسبوع التالي في القدس، وفي ٢٣ آب 1929 وقعت الفتنة بين الفلسطينيين والصهاينة، وعبر الفلسطينيون هذه المرة عن معارضتهم الاحتلال البريطاني والاستيطان الصهيوني، لكن كذلك سياسة المؤتمرات والاحتجاجات الشفهية التي تتبعها اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الفلسطيني، وامتد التمرد في عام ١٩٢٩ كنثار من البارود من القدس إلى يافا وحيفا وصفد، وهوجمت المستوطنات الصهيونية بصورة خاصة ووصل عدد القتلى في أسبوع واحد إلى ١٣٣ من اليهود و ١١٦ من الفلسطينيين وعدد الجرحى إلى ٣٣٩ من اليهود و ٢٣٢ من الفلسطينيين [17].

واندلعت في الرابع والعشرين من آب ١٩٢٩ حالة عنف في الخليل ذات الأغلبية العربية، قتل فيها العرب أكثر من ستين يهوديا، وقتل من العرب مثلهم أيضا، ولكن على أيدي الشرطة البريطانية، التي لم يتوفر لديها ما يلزم لمنع مثل هذه الهجمات، وقد قدم رئيس الشرطة كل ما في وسعه، إلا أن الأوضاع لم تهدأ إلا بعد وصول التعزيزات من غزة ومصر، وكانت مجزرة الخليل في نظر الصهاينة دليلاً آخر على تواطؤ الإدارة البريطانية مع العرب لقتل اليهود، ونعت بعضهم ما حصل بالإبادة المنظمة، وهذا أمر غير وارد طبعا فليست الحكومة البريطانية من بدأ العنف، ولم تقف قوات الشرطة مكتوفة الأيدي دون محاولة وقف القتل، لكنها عانت من نقص في العدد والعتاد في وجه هذه الظروف [18].ولم تمض سوى أيام معدودة حتى تعرض اليهود في صفد لهجمات مماثلة من العرب الثائرين، فقتل عشرة يهود في المدينة، وجُرح أربعون تقريبًا، وحاول قائد الشرطة البريطاني المحلي أن يوفر الحماية لليهود، بنقل أربعة آلاف منهم من منازلهم إلى ساحات مقر الحكومة، فعرضه ذلك للانتقاد ؛ لأن بيوتهم تركت بلا حماية ونهب عدد كبير منها، واعتقد كثير من اليهود أنَّ العرب جميعهم مشاركون في الهجمات التي وقعت في القدس والخليل وصفد، وغيرها من المدن، وبات كل عربي هدفا للميليشيات اليهودية غير الشرعية [19].أقيمت ثلاث محاكم في القدس وحيفا ويافا وفقًا لهذا الإجراء القانوني المنشأ خصيصا لهذا الغرض، وجرت محاكمة ما يزيد على ٧٠٠ عربي و ١٠٦ من اليهود بتهم ارتكاب مخالفات خلال الاضطرابات، أما المحصلة النهائية، فكانت كالآتي: ادين ما مجموعه ١٢٤ عربيًا بتهمة القتل، ٥٥ منهم ادينوا و٢٥ حُكم عليهم بالإعدام، واتهم ٥٠ بمحاولة القتل وادين ١٧ منهم كما ادين ١٥٠ عربيًا بارتكاب أعمال نهب وبافتعال حريق متعمد، وادين ٢١٩ بتهم بسيطة، واتهم ٧٠ يهوديًا بالقتل وادين اثنان وحكم عليهما بالإعدام، كما اتهم ٣٩ يهوديًا بمحاولة القتل وادين واحد منهم بالإضافة إلى ذلك، اتُّهم سبعة يهود بالنهب، وتسعة آخرون بانتهاكات بسيطة متعلقة بتصرفاتهم في أثناء الاشتباكات [20]، وقد خفضت احكام الإعدام بحق العرب الى المؤبد بأستثناء ثلاثة منهم [21].

المبحث الثاني : موقف عصبة الأمم من الاحداث وتشكيلها لجنة شو 1929

تعرف عصبة الأمم بأنها منظمة دولية تأسست عقب مؤتمر باريس للسلام عام 1919، الذي أنهى الحرب العالمية الأولى، وأنشئت بهدف أن تكون شرطيا دوليا مهمته الحفاظ على السلام بين دول العالم ومنع الحروب والنزاعات، تأسست عصبة الأمم رسميا في 10 كانون الأول 1920 وهي أول منظمة دولية أخذت على عاتقها مهمة الحفاظ على السلام العالمي، واتخذت تلك المنظمة اسم "عصبة الأمم"، لكنها لم تضم جميع دول العالم، بل اقتصر مجلسها التنفيذي فقط على الدول القوية التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الأولى، وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان [22].

وضمت العصبة في ذروتها قرابة 58 عضوا، وكانت اللغات الرسمية التي تعتمدها هي الإنكليزية والفرنسية، وكان الهدف الأساسي لعصبة الأمم هو منع أي حروب مستقبلية بعد الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، وكانت تعتزم تحقيق هذا الهدف عبر قيامها بعدد من الإجراءات، منها نزع السلاح وتسوية النزاعات الدولية من خلال لعب دور "الحكم" بين المتخاصمين وقيادة جهود التفاوض بين الدول المتصارعة [23]. على صعيد آخر، فإن الوضع في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني فريد في التاريخ الاستعماري المعاصر، نظرًا إلى كونه نتاج اتفاقات ما بعد الحرب العالمية الأولى التي أقرت تقسيم مناطق العدو سابقا، أي الإمبراطورية العثمانية، وهي أيضا ثمرة محاولة انبثقت عن تصوّر حديث النشأة لـ "المجتمع الدولي" والمتمثل في صيغة عصبة الأمم، وذلك من أجل الإشراف على الانتداب بحجة الانتقال الوطني، وقد طُلب من القوى الأوروبية، بصفتها حكومات انتدابية وفقًا لمبادئ ميثاق عصبة الأمم، أن تنشئ مؤسسات الدولة المحلية وتعزّزها في سياق منتظر لوجهة تحقيق الدولة المستقلة، ونص البند الثاني والعشرين لميثاق الأمم المتحدة تحديدًا على الأسس

الأيديولوجية والعملية لبنية الانتداب [24] . أمام تزايد الأعمال العدائية ردت عصبة الأمم بعقد اجتماع خاص لمناقشة الأوضاع التي شهدتها مدينة القدس، وناقش المجلس أسباب تلك الاحداث، ومن جملة ما ذكر من تلك الأسباب ما ورد في تقرير لجنة تقصي هايكرافت (تم تشكيلها للتحقيق في اضطرابات يافا 1921)، فقد ذكر فيها أساس هذه الاضطرابات، وهي خوف العرب من تجريدهم من أراضيهم ومن سيطرة أكثرية يهودية، ففي بداية العشرينات أصبح السكان اليهود تقريباً ثلاثة أضعاف عددهم عام ١٩١٠، بفضل تدفق المهاجرين، وأعطى التقرير مثالاً على التجريد من ملكية الأراضي [25].

بعد انتهاء الاضطرابات بأسبوعين عينت عصبة الامم لجنة بريطانية للتحقيق بالتعاون مع الحكومة البريطانية برئاسة السير (والتر شو) [26] من كبار قضاة الإنكليز، وثلاثة من أعضاء البرلمان ممثلين لأحزاب بريطانيا الثلاثة وكانت مهمتها التحقيق عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى الاضطرابات الأخيرة في فلسطين، ووضع التوصيات بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها، ووصلت اللجنة إلى القدس يوم 23 أيلول 1929، وبعد بحث دقيق شامل أجرته في محل وقوع الحادث عادت إلى لندن ورفعت تقريرها في 12 آذار 1930 الى عصبة الأمم وجاء فيه:

أسباب الاضطرابات : إن السبب المباشر للاضطرابات هي الأعمال الاستفزازية التي قام بها اليهود والمظاهرة التي نظموها في 15 آب 1929، وإن السبب الأساسي لها هو خيبة العرب في آمالهم التي كانوا قد عقدوها على وعود بريطانيا التي خانتهم في تعهدها لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وتسهيلها لهجرتهم إليها وبيع الأراضي لهم، ولن ينتج من استمرار الهجرة وبيع الأراضي سوى أن العرب سيحرمون من وسائل المعيشة ويصبحون هم وبلادهم تحت سيطرة اليهود السياسية [27].وإن وعد بلفور ما هو إلا تعهدات مزدوجة يصعب القيام بها في وقت واحد، وإنه منافٍ لحقوق الشعب العربي الطبيعية وللحقوق الدولية العامة، وإن الصعوبات التي تعانيها حكومة فلسطين تتفاقم بما يشعر به العرب من النفور لعدم تمتعهم بشيء من الحكم الذاتي، وليس لهم وسيلة مباشرة للاتصال بالحكومة بخلاف اليهود، وفيما يتعلق بالهجرة فإن اللجنة ترى أن ولاة الأمور اليهود حادوا عن التعليمات والمبادئ التي وضعت في سنة 1922 والتي تعلمها الجمعية الصهيونية، وأن مزاعم الصهيونيين ودعايتهم أنشأت في نفوس العرب خوفًا من ضياع أسباب معيشتهم واستعبادهم استعبادا سياسيا [28].

التوصيات : أوصت اللجنة وفقًا لذلك بتحديد الهجرة اليهودية بقولها إن مقدرة البلاد هي أنه على الاستيعاب قد بلغت حدها، ولا توجد أرض أخرى ميسورة يمكن إسكان المهاجرين فيها إلا بإحلالهم محل السكان الفلسطينيين، وفيما يخص الأراضي، أوصت اللجنة أن توضع قيود لانتقال الأراضي من أيدي العرب إلى أيدي اليهود [29]، ولفتت اللجنة النظر إلى مجموعة من المزارعين العرب الفلسطينيين أخرجوا قسرا وعنوة من الأراضي التي كانوا يزرعونها بعدما بيعت تلك الأراضي، ولم تدبر لهم أرض سواها لزرعها، وصارت في فلسطين طائفة مستاءة متبرمة، أفرادها من الذين لا يملكون أرضًا لزرعها، ووجود هذه الحالة قد ي يصبح منشأ خطر. فاللجنة تحض على إيجاد علاج لها [30] . واوصت كذلك أن تعيد بريطانيا نظرها في الخطة السياسية التي تتبعها في فلسطين، لأن السياسة التي سلكتها لحد الآن لا توافق إلا اليهود، أو كما يقول التقرير، بأنها لا تفسر إلا الشق الأول من وعد بلفور وهو إنشاء الوطن القومي اليهودي[31]، وتهمل تفسير الشق الثاني وهو المحافظة على حقوق الطوائف غير اليهودية، وأن تصدر الحكومة في الحال بيانا سياسيا في فلسطين وتجاهر بعزمها على تطبيق هذه السياسة وتنفيذها بكل ما عندها من القوى والوسائل [32] .أشارت اللجنة بإذاعة تصريح جلي بشأن السياسة التي تتبع في المستقبل في أمر هجرة اليهود إلى فلسطين، وإعادة النظر في الطريقة الإدارية وإصلاحها لمنع الإفراط في الهجرة كما أفرط فيها في سنة 1925 و 1926، وإيجاد وسيلة أو أداة لاستشارة المصالح غير اليهودية في أمور الهجرة، وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة

أخرى بأن المركز الخاص المسموح به للوكالة اليهودية لا يخوّلها الحق في أن يكون لها نصيب في حكم فلسطين، كما أوصت اللجنة بضرورة إيفاد لجنة فنية إلى فلسطين لوضع تقرير عملي وافٍ عن إمكانيات البلاد الاقتصادية لاستيعاب الهجرة ولتحقيق مشاريع العمران والإسكان [33].

المبحث الثالث : تشكيل عصبة الأمم للجنة تحديد الحقوق ومطالبات المسلمين واليهود في حائط المبكى في القدس 1930

شكلت عصبة الأمم لجنة ثانية للتحقيق في احداث البراق في كانون الثاني 1930، عرفت باسم **"اللجنة المعينة من قبل حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بموافقة المجلس من عصبة الأمم، لتحديد الحقوق ومطالبات المسلمين واليهود فيما يتصل بذلك الحائط الغربي أو حائط المبكى في القدس"**، وكان رأي لجنة التحقيق أن التحديد المبكر للحقوق والمطالبات المتعلقة بحائط المبكى يعد إجراءً ضروريًا لصالح السلام والحكم الصالح في فلسطين، وفي اجتماع مجلس عصبة الأمم في الرابع عشر من كانون الثاني 1930، قدم الوفد البريطاني بعض المقترحات وفقًا للتوصيات المذكورة للجنة التحقيق، وبعد أن استمع مجلس عصبة الأمم إلى آراء لجنة الانتدابات الدائمة، اعتمد القرار التالي في اليوم نفسه : (حرصاً من عصبة الامم على وضع القوة المنتدبة، وفقاً لطلبها، في وضع يسمح لها بتنفيذ المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب على فلسطين، ونظراً لأن مسألة حقوق ومطالبات اليهود والمسلمين فيما يتصل بحائط البراق تتطلب تسوية نهائية على وجه السرعة) تقرر ما يلي :

(1) يتم تكليف لجنة بتسوية هذه المسألة .

(2) تتألف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء لا يحملون الجنسية البريطانية، ويجب أن يكون أحدهم على الأقل شخصًا مؤهلاً بشكل بارز لهذا الغرض من خلال الوظائف القضائية التي أداها.

(3) تقدم أسماء الأشخاص الذين تنوي القوة المنتدبة تعيينهم كأعضاء في اللجنة للموافقة عليها إلى المجلس الذي يستشير الرئيس أعضائه إذا لم يعد المجلس في حالة انعقاد.

(4) تنتهي مهام اللجنة بمجرد صدور حكمها بشأن الحقوق والمطالبات المذكورة أعلاه [34].

أخطرت الحكومة البريطانية في رسالة إلى الأمين العام لعصبة الأمم بتاريخ 12 أيار 1930، أسماء الأشخاص الذين اختارتهم ليكونوا أعضاء في اللجنة، وهم كل من :

(1) إيليل لوفغرين Eliel Lofgren، وزير الخارجية السويدي السابق، وعضو المجلس الأعلى للبرلمان السويدي (رئيسًا) .

(2) شارل بارد Charles Bard، نائب رئيس محكمة العدل في جنيف، ورئيس المحكمة التحكيمية المختلطة النمساوية الرومانية.

(3) فان كيمبن Van Kempen، حاكم الساحل الشرقي لسومطرة سابقًا، وعضو الجمعية العامة لهولندا [35].

وافق مجلس عصبة الأمم على تشكيل اللجنة كما اقترحته الحكومة البريطانية في الخامس عشر من أيار 1930، وأُبلغ المفوضون رسميًا بترشيحهم من خلال رسائل من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ السادس والعشرين من أيار، واجتمع أعضاء اللجنة لأول مرة في جنوة في الثاني عشر من حزيران 1930 وأبحروا إلى فلسطين في اليوم التالي، بعد أن تم تزويدهم قبل رحيلهم بالوثائق المختلفة المتعلقة بالمسائل المرتبطة بحائط البراق، والتي كانت حتى ذلك الحين تنشرها عصبة الأمم والحكومة البريطانية كالتقارير، والبرقيات، والمذكرات، ومحاضر الإجراءات [36].

وصلت اللجنة إلى القدس في التاسع عشر من حزيران 1930، وبقيت في فلسطين لمدة شهر، ثم غادرت القدس في التاسع عشر من تموز من العام نفسه، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها يوم الثالث والعشرين من حزيران، وخلال إقامتها في القدس، عقدت اللجنة الاجتماعات بشكل يومي (بواقع

اجتاع أو اجتماعين في كل يوم من أيام الأسبوع تقريباً، باستثناء يومي الجمعة والسبت)، وفي المجموع، عقدت اللجنة ثلاثة وعشرين اجتماعاً، كان أولها مشغولاً بالخطب التمهيدية ومناقشة الإجراءات الواجب اتباعها، بينما انشغلت الاجتماعات الأربعة الأخيرة بالخطب الختامية، وفي الاجتماعات الثمانية عشر الأخرى، انشغلت اللجنة بسماع الأدلة، وعقدت جميع الاجتماعات في مبنى المكاتب الحكومية بالقرب من باب العامود بمدينة القدس في فلسطين، ويكتسب الأهمية كونه المدخل الرئيسي للجامع الأقصى وكنيسة القيامه وحائط المبكى [37].التقت اللجنة بمجموعة من الممثلين المعتمدين والمعترف بهم للعمل كمستشارين لكل من الطرفين المتنازعين [38]، وبموجب هذا الاتفاق قدم المستشارون عن الجانب اليهودي الدكتور م. إلياش، وديفيد يلين، والحاخام م. بلاو، أوراق اعتماد من حاخامية فلسطين، والرابطة العالمية للحاخامات، وفاد لئومي عن الوكالة اليهودية لفلسطين، اما المستشارين عن الجانب الإسلامي فقد تم تفويضهم للعمل بهذه الصفة من قبل المجلس الإسلامي الأعلى، وقد مثل الجانب الإسلامي كل من عوني بك عبد الهادي، أمين بك عبد الهادي، الشيخ سليمان، أفندي جوخدار، أحمد زكي باشا، فخري بك الحسيني، فخري بك البارودي، فايز بك الخوري، الشيخ حسن أفندي أبو سود، جمال أفندي الحسيني، عزت أفندي دروزة، محمد علي باشا، الشيخ راغب أفندي الدجاني، عبد الله فضالي، والشيخ حسن الأنصاري، وقد مثل هؤلاء المسلمين من كل بلد تقريباً في العالم به سكان مسلمون، بما في ذلك المغرب والجزائر وطرابلس ومصر ودول أفريقية أخرى وفلسطين وسوريا والأردن والعراق وبلاد فارس والهند البريطانية وجزر الهند الشرقية الهولندية ودول أخرى في الشرق الأدنى والشرق الأقصى [39]. تم الاتفاق، بموافقة الطرفين، على أن يعتبر الجانب اليهودي المدعي، وبالتالي يحق له فتح القضية، بينما يعتبر الجانب الإسلامي المدعى عليه، أما فيما يتعلق بالإجراءات التي تم اتباعها، فقد تقرر بموافقة الطرفين اتباع الأساليب القضائية العادية المتبعة في المحاكم الإنكليزية قدر الإمكان، مثل استدعاء الشهود والاعتماد على الأدلة ذات الصلة من الخبراء والوثائق ويقدمونها إلى اللجنة، ومناقشة الشهود الذين يستدعيهم الطرف الآخر ويدافعون عن القضية كلما رأوا ذلك مناسباً، ويُطلب منهم تقديم إقرار رسمي مماثل أمام القاضي المختص في القدس وفقاً لقانون فلسطين [40]. وقد تم خلال الاجتماعات استجواب 52 شاهداً، 21 منهم تم استدعاؤهم من قبل المستشارين اليهود، و30 من قبل المستشارين المسلمين، وشاهد واحد، وهو مسؤول بريطاني، من قبل اللجنة [41]، وقد أرفق بهذا التقرير قائمة بالاجتماعات والشهود الذين أدلي بشهاداتهم أمام اللجنة، وخلال الاجتماعات تم تقديم 61 وثيقة، ومن بين هذه الوثائق قدم الجانب اليهودي 35 وثيقة وقدم الجانب الاسلامي 26 وثيقة، واتخذ المفوضون أيضاً تدابير مختلفة، إلى جانب الاجتماعات المنتظمة، للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالموضوع محل النزاع، وهكذا فقد قاموا فور وصولهم إلى القدس، بزيارة الحرم الشريف ومساجده، وحائط المبكى ومحيطه، برفقة مسؤولين بريطانيين، كما زاروا المعابد الرئيسية للطائفتين الأشكنازية والسفاردية من السكان اليهود [42]. وبهذه الوسيلة أتيحت للمفوضين الفرصة لدراسة الوضع والمحيط والطبيعة الخاصة للمباني المختلفة على الفور، وأرسل المفوضون أحد أعضائهم إلى المحكمة الشرعية الإسلامية في القدس حتى يتمكن، بالتعاون مع مستشاري الطرفين والموظفين المناسبين في المحكمة، من فحص سندات الملكية المتعلقة بحائط البراق ومحيطه، ونظراً للاهتمام الخاص المرتبط بالوضع الراهن للأماكن المقدسة المسيحية، قام المفوضون بزيارات مطولة خاصة إلى كنيسة القيامة في القدس وكنيسة المهد في بيت لحم [43]. اجتمعت اللجنة في ستوكهولم في الفترة من 27 تشرين الاول إلى الأول من تشرين الثاني، وعقد الاجتماع الختامي في باريس في الفترة من 28 تشرين الثاني إلى الأول من كانون الأول، وقدمت اللجنة وصف حائط المبكى ومحيطه، المعروف (بالعربية بأسم البراق؛ وبالعبرية، كوتيل معرافي)، ويشكل حائط المبكى جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الخارجي الغربي للحرم

الشريف، وهو الموقع الذي كانت توجد فيه المعابد اليهودية القديمة، والتي حلت محلها في الوقت الحاضر المساجد الإسلامية، والحرم الشريف في الواقع عبارة عن منصة مستطيلة ضخمة يبلغ طولها وعرضها عدة مئات من الأمتار، وأحد المساجد المذكورة، وهو مسجد الأقصى، ملاصق للجدار الخارجي الجنوبي للحرم الشريف ويمتد حتى حائط المبكى عند نهايته الجنوبية، أما المسجد الآخر، قبة الصخرة فيقع في وسط منطقة الحرم الشريف [44]. استشهدت اللجنة بمواد الانتداب ذات الصلة الخاصة بالمسألة محل النزاع، ومن بينها المادة الثلاث عشرة والتي نصت على : "إن كل المسؤولية فيما يتصل بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين، بما في ذلك الحفاظ على الحقوق القائمة وتأمين حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وممارسة العبادة بحرية، تقع على عاتق الدولة المنتدبة، التي تكون مسؤولة وحدها أمام عصبة الأمم في كل الأمور المتصلة بهذا، بشرط ألا يمنع أي شيء في هذه المادة الدولة المنتدبة من الدخول في مثل هذه الترتيبات التي قد تراها معقولة مع الإدارة لغرض تنفيذ أحكام هذه المادة" [45] . اما المادة الرابعة عشرة فقد ورد فيها :"تعين الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدراسة وتحديد وتقرير الحقوق والمطالبات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والمطالبات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين، وتعرض طريقة تعيين هذه اللجنة وتكوينها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم للموافقة عليها، ولا يجوز تعيين اللجنة أو تولي وظائفها إلا بموافقة المجلس." وقد تعهدت الدولة في المادة الخامسة عشر بضمان حرية وممارسة جميع أشكال العبادة، مع مراعاة الحفاظ على النظام العام للجميع، ولا يجوز التمييز بين سكان فلسطين على أساس العرق أو الدين أو اللغة، ولا يجوز إبعاد أي شخص عن فلسطين لمجرد معتقده الديني" [46] . وبعد المداولة بشأن الحقائق المذكورة أعلاه والأدلة المتاحة في القضية، توصلت اللجنة إلى الآراء والاستنتاجات المبينة أدناه :

(1) المهمة الموكلة إلى اللجنة:

إن الهدف والغرض من عمل اللجنة هو التحقيق في النزاعات التي نشأت بين العرب واليهود فيما يتصل بممارسة اليهود اللجوء إلى الحائط الغربي أو حائط المبكى (الذي يسميه العرب حائط البراق) لغرض العبادة، وإصدار الحكم بشأن هذه النزاعات، والعلاقات بين الطرفين في هذا الصدد تنظمها في الوقت الحاضر بعض القواعد الإدارية الصادرة وفقاً لشروط صك الانتداب على فلسطين الذي أسندته عصبة الأمم إلى الحكومة البريطانية باعتبارها قوة منتدبة، ومن ثم فإن القوة المنتدبة وحدها تتحمل المسؤولية عن الأماكن المقدسة فضلاً عن المباني والمواقع الدينية الأخرى في فلسطين، وقد نصت المادة الثالثة عشرة من صك الانتداب على هذا الواجب الذي يقع على عاتق القوة المنتدبة، ووفقاً لأحكام المادة نفسها فإن القوة المنتدبة ملزمة بإبرام مثل هذه الترتيبات مع الإدارة حسبما تراه ضرورياً لتنفيذ أحكام المادة المذكورة، وضمان حرية ممارسة العبادة [47].

وعلى الرغم من أن عبارة "الأماكن المقدسة" في المادة الرابعة عشرة من صك الانتداب قد تُفهم بمعناها التاريخي المحدود، فإن حصانة المباني والمواقع الدينية بشكل عام مضمونة أيضًا لصالح آخرين إلى جانب المسيحيين، وهكذا تنص المادة الرابعة عشرة على أن لجنة الأماكن المقدسة الخاصة كان من المفترض أن يكون لها وظيفة إضافية تتمثل في دراسة وتحديد الحقوق والمطالبات المتعلقة بـ "الطوائف" الدينية المختلفة في فلسطين، وحتى لو كان هناك نية أساسية هنا لفرض بعض القيود على سلطة لجنة الأماكن المقدسة فيما يتعلق بالأديان غير المسيحية، فمن الواضح تمامًا أن السلطة العامة فيما يتعلق بواجب الحماية الذي توكله المادة الثالثة عشرة إلى القوة المنتدبة، تشمل بالتأكيد جميع المباني أو المواقع الدينية وكذلك "الحقوق القائمة" فيها، وضمان حرية الوصول إليها لجميع أتباع الطوائف المختلفة. وبموجب شروط المادة الثالثة عشرة، فإن هذه الحماية تشمل الديانات المختلفة في جميع أنحاء العالم ولا تقتصر على "الطوائف" الدينية في فلسطين. ومن ثم كان من الطبيعي أن

يحضر أمام اللجنة ممثلون عن مختلف الفصائل اليهودية والمسلمين من أقصى أنحاء العالم من أجل شرح آرائهم وتحديد ادعاءاتهم في هذه المسألة [48].

(2) تطبيق مبادئ الوضع الراهن:

إن الطريقة التي اتبعتها إدارة فلسطين في العمل تنفيذاً للتفويض بحماية ما اعتبرته "حقوقاً قائمة" في الأماكن المقدسة وغيرها من المباني والمواقع الدينية، كانت من خلال السعي إلى الحفاظ على الوضع الراهن، إن الحائط الغربي أو حائط المبكى يشكل جزءاً من الواجهة الغربية للمعبد اليهودي القديم، وهو بهذا مقدس لدى الجالية اليهودية، وتعود عادة الصلاة فيه إلى العصور الوسطى وربما إلى ما بعد ذلك. والحائط أيضاً جزء من الحرم الشريف، وهو بهذا مقدس لدى المسلمين، فضلاً عن ذلك فهو من الناحية القانونية ملك مطلق للجالية المسلمة، أما الشريط من الرصيف المواجه له فهو ملك للوقف، كما يتبين من الوثائق التي يحتفظ بها أمين الوقف، وقد أسس الجالية اليهودية حقاً لا شك فيه في الوصول إلى الرصيف لأغراض عباداتهم. وبناء على ذلك فقد قضت لجنة التحقيق بأن الحائط الغربي مقدس لكلا الطرفين، وعلى الرغم من أن أحدهما يملك الملكية القانونية الحصرية للحائط، إلا أن الطرف الآخر خلال الحكم التركي وفي السنوات السابقة للحرب العالمية الاولى تمتع بحق الوصول الحر إلى المكان باعتباره موقعًا دينيًا، ويبدو أن الحكومة البريطانية وإدارة فلسطين، عندما تصرفتا على أساس هذه المبادئ، كانتا حريصتين على الحفاظ على الوضع القائم قبل الحرب في العلاقات بين الشعائر الدينية التي لكل منهما مصلحة دينية في نفس المكان، ومن هذا المنظور، فإن الإشراف الذي مارسته إدارة فلسطين في مهمتها المتمثلة في حماية الوضع الراهن كان يتم في اتجاهين: من ناحية، سعت إلى منع اليهود من إحضار ملحقات إلى الحائط تتعارض مع العادات المقبولة، ومن ناحية أخرى، حاولتا استبعاد أي ابتكارات من جانب المسلمين قد تؤدي إلى إعاقة أو التسبب في اضطرابات في ممارسة اليهود لطقوسهم الدينية المعتادة عند الحائط [49].

(3) ملكية السور وما حوله:

إن اللجنة ملزمة بإصدار حكمها بشأن المطالبات اليهودية، واليهود لا يزعمون ملكية الحائط أو الرصيف أمامه، ومع ذلك فقد اعتبرت اللجنة أن من واجبها التحقيق في مسألة الملكية القانونية كأساس ضروري لتحديد الموقف القانوني في هذه المسألة، وبالتالي فإن اللجنة لا تستطيع أن ترى طريقها للموافقة على الفكرة التي أعلنها العرب والتي مفادها أنه لا داعي لرأي اللجنة في هذه النقطة، حيث إن ملكيتهم لم يتم الطعن فيها وهي علاوة على ذلك غير قابلة للجدال، إن اعتراض العرب هذا ينبع في الواقع من التحفظات العامة التي تناولناها أعلاه، وبناء على التحقيقات التي أجرتها اللجنة، فإنها تعلن أن ملكية الحائط، وكذلك ملكية الأجزاء المحيطة به التي هي موضع بحث هنا، تعود إلى المسلمين، والحائط نفسه باعتباره جزءًا لا يتجزأ من منطقة الحرم الشريف هو ملك للمسلمين، ومن التحقيقات التي أجرتها اللجنة، جزئيًا في المحكمة الشرعية وجزئيًا من خلال الاستماع إلى أدلة الشهود، تبين أن الرصيف أمام الحائط، حيث يؤدي اليهود طقوسهم الدينية، هو أيضًا ملك للمسلمين [50].

الخاتمة:

1- أطلق الصهاينة في فلسطين العنان لاحتجاجهم من أجل تغيير الوضع القائم، فأثار ذلك خشية القادة الفلسطينيين من أن تكون نية الحركة الصهيونية السيطرة على منطقة الحرم الشريف وحائط البراق.

2- ادرك الفلسطينيون أهمية الوقوف بقوة امام الممارسات الصهيونية لتغيير معالم المدينة الإسلامية والاستحواذ عليها، ولهذا فقد نتج عن ذلك عدد كبير من الضحايا والجرحى من الجانب العربي، وعدد كبير من القتلى والجرحى اليهود، وبالتالي يمكن القول ان ثورة البراق كانت اول تحرك عربي مسلح للتصدي للتوسع والمخططات الصهيونية.

3- هيمن البريطانيون على اول لجنة تحقيق تم تشكيلها بالتنسيق بين الحكومة البريطانية وعصبة الأمم، لذلك لم تكن نتائجها والتوصيات التي خرجت بها ذات أهمية تذكر بالنسبة لمصالح العرب في فلسطين، بل جاءت للوقوف على الأخطاء التي وقعت بها الدولة المنتدبة وهي بريطانيا، ومحاولة معالجتها.

4- لم تكتفي عصبة الأمم بلجنة شو، لذلك شكلت لجنة ثانية لتحديد الحقوق ومطالبات المسلمين واليهود في حائط المبكى في القدس في العام التالي، للوقوف على الأسباب الحقيقية لأحداث البراق، والتوصيات التي يجب على كل الأطراف الالتزام بها .

الهوامش

([1]) صبري جرجيس، السنوات الخمس السمان في تاريخ " الوطن القومي اليهودي " في فلسطين (1931 – 1936)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 148، تموز / آب 1985، ص 44 .
([2]) جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط، ترجمة : نبيل صبحي الطويل، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص 161 .
([3]) بشارة خضر، أوروبا وفلسطين : من الحروب الفلسطينية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 184 .
([4]) كارل صباغ، فلسطين : تاريخ شخصي، ترجمة محمد سعد الدين زيدان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006، ص242 .
([5])المصدرنفسه، ص243 .
([6]) محسن محمد صالح، فلسطين : سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مؤسسة ميدان إيدمان للطباعة، كوالالمبور، 2000، ص 159 .
([7]) عدت الازمة الاقتصادية العالمية عام 1929 او ما يطلق عليها الكساد الكبير أكبر وأهم فترة تدهور اقتصادي عرفها التاريخ الحديث، وكانت أسواق المال الأميركية - مكان الانطلاق - أول ضحايا الأزمة ، وتم التأريخ لها بانهيار بورصة نيويورك في حي المال أو وول ستريت يوم 24 تشرين الأول عام 1929 الذي أطلق عليه "الخميس الأسود"، وتبعه "الثلاثاء الأسود" يوم 29 تشرين الأول من السنة نفسها، وحدث ذلك بسبب طرح 13 مليون سهما للبيع لكنها لم تجد مشترين لتفقد قيمتها، ونشر الوضع الاقتصادي الذعر لدى المستثمرين في البورصة، وبادر الوسطاء إلى البيع بكثافة، ليجد آلاف المساهمين بعد ذلك أنفسهم مفلسين، وقد كان للكساد العالمي آثار كارثية على الدول المتقدمة والدول النامية التي كانت لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار، كما تأثرت التجارة العالمية بشكل كبير وكذلك الدخول الفردية في العالم وعائدات الضرائب وأسعار السلع وأرباح المؤسسات المالية والشركات، وانعكست آثار الأزمة على مدن العالم التي تعتمد على الصناعات المختلفة، كما شلت صناعة البناء وتوقفت في مختلف دول العالم وانخفضت أسعار المحاصيل بنسبة 40% إلى 60%، وكانت صناعات المواد الأولية الأكثر تضررا في العالم، للمزيد من التفاصيل ينظر: ايمان متعب محي التميمي، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الاميركية، الاسباب والنتائج 1929-1933 دراسة في التاريخ الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003 .
([8]) سلوى الطريفي، القضية الفلسطينية : تحبير على ورق ام تجسيد لواقع امة، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 27 .
([9]) بشارة خضر، المصدر السابق، ص 186 .
([10]) المصدر نفسه، ص 184 – 185 .
([11]) سلوى الطريفي، المصدر السابق، ص 28 .
([12]) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934 - 1974، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1993، ص 27 .
([13]) سلوى الطريفي، المصدر السابق، ص 28 .
([14]) هنري لورانس، اللعبة الكبرى : المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الاربد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1993، ص 81 .
([15]) كارل صباغ، المصدر السابق، ص244 .

([16]) وسام محمد، تسع وثمانين عاماً على اندلاع الثورة الأولى لأجل الأقصى (ثورة البراق)، مؤسسة القدس الدولية، 2018، ص 3 – 4 .
([17]) بشارة خضر، المصدر السابق، ص 185 .
([18]) كارل صباغ، المصدر السابق، ص246 .
([19]) المصدر نفسه، ص246 .
([20]) رنا بركات، الارث الاستعماري البريطاني في فلسطين وتجريم المقاومة، مجلة "عُمران" للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد السادس، كانون الأول 2013، ص 10 .
([21]) المصدر نفسه، ص 11 .
([22]) فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الاول، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 182 – 184 .
([23]) المصدر نفسه، ص 186 – 192 .
([24]) رنا بركات، المصدر السابق، ص 4 .
([25]) بشارة خضر، المصدر السابق، ص 186 .
([26]) رنا بركات، المصدر السابق، ص 10 .
([27]) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص 91 .
([28]) المصدر نفسه، ص 92 .
([29]) كارل صباغ، المصدر السابق، ص256 .
([30]) صالح صائب الجبوري، المصدر السابق، ص 93 .
([31]) كارل صباغ، المصدر السابق، ص256 .
([32]) صالح على الشورة، ،مدينة القدس تحت الاحتلال والانتداب البريطاني (1917 – 1948) ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 141 .
([33]) صالح صائب الجبوري، المصدر السابق، ص 94 .
([34]) League of Nations, UK Western Wall Committee Report, York Street, Manchester, 1930 , P. 2.
([35])Ibid , P. 3.
(36) كارل صباغ، المصدر السابق، ص258.
([37])League of Nations, Op. Cit. , P. 4 .
([38]) اميمة سعودي، في صراع الهوية .. القدس عربية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية، مجلد 2 عدد 33، حزيران 2014، ص 18 .
([39]) League of Nations, Op. Cit. , P. 5 .
([40])Ibid, P. 5 .
([41]) اميمة سعودي، المصدر السابق، ص 18 .
([42]) League of Nations, Op. Cit. , P. 6 .
(43) بشارة خضر، المصدر السابق، ص188.
([44])League of Nations, Op. Cit. , PP. 7 - 8 .
([45]) لينا يعقوب الدجانى ومفلح سليمان الخوالدة، فلسطين واليهود جريمة الصهيونية والعالم، دار الفكر للطباعة، بيروت، 2001، ص 296 .
([46]) عبد العزيز محمد شناوي وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف للطباعة، القاهرة، 1969، ص 167 – 168 .
([47])League of Nations, Op. Cit. , P. 24.
(48) صالح صائب الجبوري، المصدر السابق، ص95.
(49) المصدر نفسه

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الرسائل والاطاريح

1- ايمان متعب محي التميمي، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الاميركية، الاسباب والنتائج 1929-1933 دراسة في التاريخ الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003 .

ثانيا: الكتب العربية والمعربة

1- عبد العزيز محمد شناوي وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف للطباعة، القاهرة، 1969

2- لينا يعقوب الدجانى ومفلح سليمان الخوالدة، فلسطين واليهود جريمة الصهيونية والعالم، دار الفكر للطباعة، بيروت، 2001

3- صالح على الشورة، ،مدينة القدس تحت الاحتلال والانتداب البريطاني (1917 – 1948) ،دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011

4- صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014

5- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الاول، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003

6- وسام محمد، تسع وثمانين عاماً على اندلاع الثورة الأولى لأجل الأقصى (ثورة البراق)، مؤسسة القدس الدولية، 2018

7- هنري لورانس، اللعبة الكبرى : المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الاربد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1993

8- سلوى الطريفي، القضية الفلسطينية : تحبير على ورق ام تجسيد لواقع امة، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018

9- محسن محمد صالح، فلسطين : سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مؤسسة ميدان إيدمان للطباعة، كوالالمبور، 2000

10- كارل صباغ، فلسطين : تاريخ شخصي، ترجمة محمد سعد الدين زيدان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006

11- بشارة خضر، أوروبا وفلسطين : من الحروب الفلسطينية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003

12- جيرمي سولت، تفتيت الشرق الأوسط، ترجمة : نبيل صبحي الطويل، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008

المصادر الاجنبية

1- League of Nations, UK Western Wall Committee Report, York Street, Manchester, 1930.

البحوث المنشورة:

1- صبري جرجيس، السنوات الخمس السمان في تاريخ " الوطن القومي اليهودي " في فلسطين (1931 – 1936)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 148، تموز / آب 1985

2- اميمة سعودي، في صراع الهوية .. القدس عربية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية، مجلد 2 عدد 33، حزيران 2014

3- رنا بركات، الارث الاستعماري البريطاني في فلسطين وتجريم المقاومة، مجلة "عُمران" للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد السادس، كانون الأول 2013.

The Al-Buraq Uprising and the Position of the League of Nations in 1929

Muthanna Ahmed Mohsin
Al-Mustansiriyah University, College of Arts
muthana@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

This study examines one of the most pivotal events in modern Palestinian history: the Al-Buraq Uprising of 1929, recognized as the first popular armed confrontation against attempts to Judaize Jerusalem under the British Mandate. It sheds light on the political, social, and religious roots that fueled the conflict between Palestinians and Jews at the Al-Buraq Wall—known to Jews as the Western Wall—and the resulting international intervention through the formation of two investigative committees by the League of Nations. The research is structured into three main sections. The first discusses the Zionist practices and policies that intensified tensions and contributed to the outbreak of violence. The second reviews the League of Nations' initial response through the establishment of the British-led Shaw Commission, whose recommendations failed to address Arab grievances adequately. The third analyzes the second international committee established to assess the claims and rights of Muslims and Jews regarding the Al-Buraq Wall, based on legal principles and historical documents affirming Muslim ownership of the site. The study deeply explores the tensions resulting from British policies in Palestine and highlights how the international system of the time employed investigative mechanisms to manage, rather than resolve, the underlying injustices. It concludes that the Al-Buraq Uprising marked a significant turning point in the Palestinian national struggle, signaling the beginning of organized resistance to Zionist expansion and British colonial.

Keywords: Al-Buraq Uprising, British Mandate, League of Nations, Palestinian-Zionist Conflict, Western Wall